

نحو استراتيجية وطنية لمواجهة الابرتهاید

د. رمزي عودة/ الامين العام للحملة الاكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والابرتهاید الاسرائيلي

تقديم:

لم يكن الابرتهاید الذي تفرضه سلطات الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني مجرد سياسة تشهير الى تعدي عرق او دين (اليهود) على عرق اخر (العرب الفلسطينيين) وامتهان حقوق الاساسية، وانما كانت سياسة تهدف اساسا الى التطهير العرقي للشعب الفلسطيني. فهي مرتبطة اساسا بتقليص مساحات الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية للفلسطينيين فرادا وجماعات بهدف تهجيرهم عن ارضهم واستبداله باليهود المستوطنين. وهذا ما اسميته بالايكاب الاسرائيلي، والذي يشير الى تلك السياسة الاسرائيلية التي امتزجت بها سياسات التنكيل والاضطهاد والفصل العنصري بهدف تهجير الشعب الفلسطيني واستبدالهم بالمستعمرين الصهاينة اليهود.

ان سياسة الفصل العنصري الاسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني تمثلت بالعديد من الصور والنماذج أهمها الاستيطان، ومصادرة الاراضي، وبناء الطرق الالتفافية، جدار الفصل العنصري، ومنع التنقل وفصل الاطفال عن امهاتهم ومنع لم الشمل وغيرها الكثير من السياسات التي اشارت اليها التقارير الدولية والاسرائيلية كتقرير منظمة العفو الدولية والهيومن رايتس ووتس وبيت سيلم ودين شين وغيرها.

ان مثل هذه السياسات العنصرية تعني فيما تعنيه قتل حل الدولتين، وتهجير الفلسطينيين، بحيث يصبح الفلسطينيون بعد عقود من ممارسة هذه السياسات مجموعات عرقية صغيرة العدد مبعثرة هنا وهناك، وهذا ما يمنحهم في المستقبل مجرد حقوق السكان الاصلايين تماما مثل الهنود الحمر في الولايات المتحدة. وهذا بالضبط ما ترمي اليه السياسات الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، وتصر على ممارسة سياسات الابرتهاید حتى يتم تحويل حقل الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني الى مجرد حقوق ثقافية لمجموعات سكانية اصلاية.

ان هذه المقالة، تسعى من جانب لفهم طبيعة سياسة الابرتهاید تجاه الشعب الفلسطيني من خلال طرح بعض صور ونماذج هذه السياسة، كما انها تسعى من جانب آخر الى البحث عن الاستراتيجيات الوطنية المناسبة لمحاربة ومواجهة سياسات الفصل العنصري.

اسرائيل اختارت الابرتهاید:

لن أناقش في هذه المقام الجدل النظري المفضي الى التمييز بين دولة الاحتلال "إسرائيل" كنظام إستعماري إحلالي وبين إسرائيل كدولة فصل عنصري، فمن الواضح أن إسرائيل تشتمل في سماتها على المفهومين، والذي يجعلها نظاماً سياسياً فريداً ومارقاً مقارنة بأنظمة العالم المختلفة. ولكنني أود في هذه المقالة أن أطرح مفهوم الفصل العنصري "الأبارتهاید" كسياسة تسوية تنتهجها إسرائيل أكثر من كونها فقط سمة من سمات نظامها السياسي. وبكلمات أخرى، فإنني أجادل بأن إسرائيل التي ترفض المفاوضات مع الفلسطينيين، وترفض حقوقهم السياسية المشروعة كحق إقامة دولتهم المستقلة وحق العودة، تطرح في هذه الأثناء بديلاً آخر للتسوية السياسية مع الشعب الفلسطيني؛ ألا وهو نظام الفصل العنصري. في منتصف شهر فبراير من العام 2012، إعتبرت 100 شخصية إسرائيلية سياسية وأمنية ما تقوم به حكومة نتنياهو بأنه سيفضي الى دولة ثنائية القومية، وهو الأمر الذي لا يتناسب بتاتاً مع فكرة الدولة اليهودية خالصة القومية التي تسعى الحركة الصهيونية لإقامتها. وطالبت هذه الشخصيات بضرورة إنتهاج

سياسات أحادية بديلة عن المفاوضات ولا تؤثر على الحل النهائي، بل على العكس تصب في صالحه. وأمام تعنت حكومة الاحتلال الإسرائيلي، مضت هذه الحكومة في سياسات القمع تجاه الفلسطينيين والتهجير القسري لهم وبناء المستوطنات، بحيث أصبح حل الدولتين يمثل إشكالية حقيقية في إمكانية التطبيق، وهذا بالضبط ما أشار إليه تقرير معهد "كارنيجي" في نيسان الماضي والموسوم بـ "كسر الأمر الواقع بين إسرائيل والفلسطينيين". وبغض النظر عن مدى موافقتنا مع محتويات هذا التقرير الذي يعتمد على تحديد أولوية حماية الحقوق في التسوية السلمية، إلا أن اللافت في هذا التقرير مطالبته الإدارة الأمريكية بعدم قبول نظام الأبارتهايد الذي يتكرس عبر الأمر الواقع في سياسات إسرائيل الإستيطانية والتهويدية للمناطق الفلسطينية.

من جانبه، أشار تقرير معهد الأمن القومي الإسرائيلي مؤخراً الى خطورة نتائج التقارير الدولية والإسرائيلية على الأمن القومي الإسرائيلي، والتي تضيف مشروعية أكبر على طلب الفلسطينيين حقوق المواطنة الكاملة في حال إستحالت تطبيق حل الدولتين، حيث تضمن كل من تقرير منظمة "أمستي" الدولية عام 2022، وتقرير منظمة "هيومان رايتس ووتش" الدولية عام 2021، وتقارير المنظمات الحقوقية الإسرائيلية مثل بتسيلم و"بيش دين" إدانات واسعة لإسرائيل بوصفها تمارس نظام أبارتهايد. وبالنتيجة، يبدو أنه لا خلاف دولي على اعتبار إسرائيل نظام أبارتهايد، وبات عليها أن تواجه المخاطر المتأتية من هذه الحقيقة سواء على الصعيد القانوني الدولي أو على صعيد سمعتها الدولية أو على صعيد الإنسياق وراء الدولة الواحدة ثنائية القومية.

وفي تقرير بارز للواشنطن بوست صدر في 7 يناير الماضي، طولبت إسرائيل بالإختيار بين الإنسحاب من الأراضي المحتلة أو منح الفلسطينيين حقوق مواطنة. إلا أن إسرائيل يبدو أنها إختارت طريقاً ثالثة للتسوية على خلاف نصيحة الواشنطن بوست، وهو دولة الأبارتهايد. حيث أن إمعان الحكومات الاسرائيلية بالمضي قدماً في الإستيطان في الضفة الغربية في ظل رفض إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة يشير بشكل واضح أن هذه الحكومات تسعى الى فرض نظام فصل عنصري كإطار للحل النهائي. ومن خلال هذا الحل المتصور لن يصبح بإمكان الفلسطينيين المطالبة واقعيًا بدولة، كما أن إسرائيل لن تكون مطالبة بالتحول الى نظام ثنائي القومية يعطي المواطنة الكاملة للفلسطينيين. وفي أقصى الحلول تطرفاً بالنسبة لاسرائيل يمكن لها أن تقبل في ظل سياسة الأمر الواقع هذه بحقوق إقتصادية للفلسطينيين وليست سياسية.

التمييز في العقوبات هو أبارتهايد:

قُتل جنديين إسرائيليين العام الماضي مسن فلسطيني أمريكي الجنسية وإسمه عمر أسعد بعد أن عذباه وتركاه مقيد اليدين في ليلة باردة. ولم تكن عقوبتهما سوى التسريح من الخدمة العسكرية. وعمل نفس المنوال، برأ جيش الاحتلال الإسرائيلي نفسه، من ارتكاب "أي مخالفة" في شهادة الطفل ريان سليمان (7 أعوام) والذي ارتقى أثناء هروبه من جنود إسرائيليين في بلدة تقوع أدت الى إصابته بسكتة قلبية. وفي نفس الاتجاه، فقد حكم على الجندي الإسرائيلي "أليور أزاريا" قاتل الفلسطيني الجريح عبد الفتاح الشريف في مدينة الخليل بصورة متعمدة وبدم بارد، بالسجن فقط 18 شهراً مع أنها تعتبر جريمة حرب.

وفي واقعة أخرى، حكمت المحكمة العسكرية الاسرائيلية على ضابط إسرائيلي إتهم بإغتصاب فلسطينيات بالسجن فقط 11 عام وطرده من الخدمة العسكرية، وبعد أن قدم إستئنافاً تم الإكتفاء بخفض رتبته الى نفر (جندي). وفي نفس السياق، أصدرت المحكمة الاسرائيلية حكماً مخففاً بالسجن 15 شهراً لليهودي، يدعى

يعقوب كوهين (31 عاماً)، بعد أن اعترف بالمشاركة في الإعتداء الدموي في مستعمرة "بات يام" على الفلسطيني سعيد عيسى ومحاولة قتله لمجرد أنه فلسطيني. من جانب آخر،

يعد القتل العمد لمدنيين في الأراضي المحتلة على أيدي قوات أمنية جريمة حرب. ومع هذا، فقد أصدرت محكمة إسرائيلية حكماً بالسجن 9 أشهر وغرامة بقيمة 50 ألف شيكل فقط بحق جندي حرس الحدود "بن ديري"، الذي تم تصويره وهو يطلق النار على طفل لم يشكل تهديداً داهماً له، وفي واقعة إغتيال الشهيدة الصحفية شيرين أبو عاقلة، لم يتردد المتحدث باسم جيش الاحتلال من إيجاد عذر للقائد الذي لا يجزم بوجوده في صفوفه ويزعم أنه "إذا تم إطلاق النار المميت بالفعل من قبل جنود "جيش الدفاع الإسرائيلي" - فقد تم ذلك عن طريق الخطأ.

بالمقابل، هنالك فرق كبير في العقوبات بين أحكام المحاكم الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين مقارنةً بالأحكام المخففة تجاه الاسرائيليين . فمثلاً تصل عقوبة فلسطيني قتل إسرائيلي الى مدى الحياة. وإذا ما خرب فلسطيني ممتلكات إسرائيلية يمكن أن تصل عقوبته الى 5 سنوات. وفي نفس الإطار، يفرض أحد الأوامر العسكرية الإسرائيلية أحكاماً بالسجن تصل إلى عشر سنوات على المدنيين الذين أدانتهم المحاكم العسكرية لمشاركتهم في تجمع سياسي يضم أكثر من عشرة أشخاص دون تصريح. وفي دراسة حديثة، فقد بلغ معدل الإدانة في نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية 74.99%؛ بينما يؤخذ بـ 4.7% فقط من الشكاوى التي يقدمها الفلسطينيون ضد المستوطنين الإسرائيليين؛ وحتى في حالة الإدانة فإن المستوطنين وجنود الاحتلال يفلتون من العقاب .

و أفادت منظمة "بيتسيلم" الإسرائيلية بأنها أحالت أكثر من 740 شكوى إلى السلطات العسكرية منذ العام 2000، ربعها لم يتم التحقيق فيه مطلقاً، ونصفها انتهى إلى إغلاق الملف ضد مجهول، و25 حالة تم تقديم لوائح اتهام فيها، وخلال الفترة نفسها، أضاعت السلطات العسكرية 44 ملفاً.

تشير النماذج السابقة الى إنتهاج حكومة الاحتلال سياسة التمييز في العقوبات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على الطبيعة العنصرية لدولة الاحتلال.

إسرائيل تتوغل في الأبرتهاید:

تحول المجتمع الإسرائيلي بسرعة نحو اليمين المتطرف الاستيطاني العنصري، وقد وجد استطلاع للرأي نفذه "معهد دراسات الشعب اليهودي"، بأن اليهود الإسرائيليين غير متفانين بالشراكة مع العرب، وبأنهم أصبحوا أكثر تطرفاً مما كانوا عليه قبل أربع سنوات وبنسبة متصاعدة. ويبدو أن هذه العنصرية المتصاعدة تنعكس بجدية في قرارات الحكومة والمحاكم الإسرائيلية. فقد قررت الحكومة الإسرائيلية الأسبوع الماضي دفع تعويضات للمدن المختلطة في أحداث أيار العام الماضي بينما رفضت تعويض البلديات العربية. من جانب آخر، فقد عمدت السلطة القائمة بالاحتلال إلى شرعنة سياسة الأبرتهاید. وهو ما نجده جلياً في قرار ما يسمى المحكمة العليا الإسرائيلية التي صادقت مؤخراً على بقاء البؤرة الاستيطانية "متسبيه كراميم" على أرض فلسطينية، بحجة أن الأرض خصصت "بحسن نية" للمستوطنين الذين لم يعرفوا أنها ملك سكان قرية مجاورة!؛ وهو القرار الذي يمكن استخدامه كسابقة قانونية لتبرير الاستيلاء على آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية ذات الملكية الخاصة بهدف إنشاء مستوطنات عليها. هذه القرارات لم تمنح الشرعية فقط للاستيطان، وإنما أدت إلى تشجيع الحركة الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة. وما

تدفق آلاف المتطرفين الإسرائيليين اليمينيين نحو الضفة الغربية يوم الأربعاء الماضي في محاولة لإنشاء ستة مواقع استيطانية جديدة غير قانونية في المنطقة، إلا دليل واضح على هذا التشجيع.

يبدو واضحاً أن دولة الاحتلال تعتمد على الاستيطان كأداة لتكريس نظام الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك بهدف تحقيق الأهداف التالية: أولاً: العمل على زيادة عدد المستوطنين اليهود لكي يزيد عن عدد الفلسطينيين خلال الأعوام العشرة المقبلة. وثانياً: من أجل القضم الجزئي للأراضي الفلسطينية المحتلة وضمها تدريجياً وتطبيق القوانين الإسرائيلية عليها. وثالثاً: من أجل قطع أوصال المناطق الفلسطينية المحتلة بهدف تقليل احتمالات نشوء الدولة الفلسطينية، وهو الأمر الذي تجلّى مؤخراً في قرار لجنة بلدية القدس التي وافقت لجنة التخطيط والبناء فيها على مشروع يقطع التواصل الجغرافي بين صور باهر وبيت صافا، ما يعقد آفاق حل الدولتين.

في الإطار السابق، تُسخر دولة الاحتلال كل إمكانياتها المادية والمؤسسية لصالح تنفيذ هذا المخطط الذي بات واضح المعالم ليس أمامنا فقط، وإنما أمام إدارة بايدن والحكومات الغربية كافة. ويقوم جيش الاحتلال الإسرائيلي بتسهيل قيام هذا المخطط الاستيطاني الأبرتهايدي وحمائته، وكأنما ينتمي هذا الجيش والحركة الاستيطانية إلى المؤسسة نفسها. ليس هذا فقط، وإنما، وحسب ما أدلى به ما يسمى قائد "لواء السمارة" في شمال الضفة الغربية، العقيد روعي تسفايغ، بتصريحاته خلال خطاب ألقاه لمناسبة ما يسمى "يوم أورشليم" الأحد لطلاب معهد ديني محلي في مستوطنة "ألون موريه"، فإن الجيش والحركة الاستيطانية هما الشيء نفسه!

حتى الجريمة في إسرائيل عنصرية !

أفاق سكان الناصرة قبل يومين على جريمة قتل مروعة قتل فيها خمسة أشخاص عرب، كما أصيب في نفس اليوم ثلاثة أشخاص في كفر كنا ووادي عارة بجرائم إطلاق نار، لترتفع بذلك حصيلة القتلى في الوسط العربي داخل الخط الأخضر إلى 96 قتيلاً منذ مطلع العام الجاري. وغالبية جرائم القتل تقع في إطار الجريمة المنظمة التي تقوم بها جماعات العصابات التي تتاجر بالمخدرات والقمار والدعارة. وفي ظل لامبالاة الشرطة الإسرائيلية، فإن حوادث القتل في الوسط العربي آخذة بالتصاعد، فوفقاً لموقع تايمز أوف إسرائيل، فقد قُتل 74 شخصاً في المجتمع العربي عام 2018. وارتفع هذا الرقم إلى 94 في عام 2019، و 109 في عام 2020، وإلى 126 في عام 2021. ويتوقع في العام الجاري أن يتجاوز عدد الضحايا 200 قتيلاً. وفي حين ترتفع الجريمة المنظمة في الوسط العربي لتصل إلى 1.7 جريمة يومياً، إلا أن المفارقة تكمن في عدد الضحايا العرب مقارنة بنسبتهم داخل المجتمع الإسرائيلي، حيث قُتل 731 شخصاً في إسرائيل في جرائم عنف بين عامي 2018 و 2022. على الرغم من حقيقة أن المجتمع العربي يشكل 21% فقط من عدد السكان، إلا أنهم مثلوا 70% من عدد الضحايا الإجمالي.

لا شك أن ظاهرة العنف في المجتمع الإسرائيلي ترتفع بشكل متصاعد، ولكنها تتصاعد بشكل أوسع وأخطر في الوسط العربي. في هذا السياق، كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أنه منذ مطلع العام السابق 2022، فُتح في "إسرائيل" 54,572 ملفاً تتعلق بالعنف الجسدي، و 31,285 ملفاً بشأن العنف الأسري، و 7,871 ملفاً لها صلة بالعنف الجنسي. وأفادت المعطيات أيضاً أنه، منذ بداية العام الحالي، فتحت الشرطة 7,871 ملفت تحقيق بتهمة اقتراح تحرش وجرائم جنسية، في مقابل 6,922 ملفاً خلال العام الماضي. كما أن المراجعات بشأن العنف الأسري ازدادت بنسبة 36 % خلال الأشهر العشرة الأولى من هذا العام، مقارنة بالفترة الموازية لها من العام الماضي. وأصبحت 5,712 مراجعة.

في الواقع، فإن هذه الأرقام صادمة، وتعكس طبيعة الفصل العنصري داخل إسرائيل، وذلك من عدة جوانب، أهمها:

أولاً: التمييز في فرض القانون، حيث أظهرت البيانات أنه تم توجيه لوائح إتهام فقط في 29٪ فقط من جرائم القتل في المجتمع العربي خلال السنوات السابقة، مقارنة بـ 69٪ بالنسبة للمجتمع اليهودي.

ثانياً: التمييز في تقديم الخدمات للوسط العربي مقارنة بالوسط اليهودي، لاسيما في حقل الخدمات المصرفية والتي تفسح المجال للمرابين من العصابات بالتحكم في توفير السيولة والقروض في الوسط العربي في ظل توافر مثل هذه الخدمات في الوسط اليهودي.

ثالثاً: التمييز في توفير الأمن والانضباط، حيث لا تقوم شرطة الاحتلال بواجبها في ضبط السلاح وملاحقة حامليه في الوسط العربي مقارنة بعملية الضبط والسيطرة في المجتمع اليهودي، وهو الأمر الذي جعل من عملية حمل السلاح في الوسط العربي عملية سهلة وغير مراقبة.

رابعاً: التلكؤ في متابعة الجريمة المنظمة في الوسط العربي، فبرغم تصاعد منسوب الجريمة المنظمة في الوسط العربية منذ خمس سنوات إلا أن ما يسمى بوزير الأمن القومي إيتمار بن غفير أعلن أخيراً في بيان قصير للصحافة عن نيته إعطاء الأولوية الآن للمشكلة وتعيين منسق خاص بالسياسة الأمنية في الوسط العربي!.

في الواقع، فإن الدولة غير حاضرة في الوسط العربي في إسرائيل، والعنف في إسرائيل بلا حدود على حد تعبير "يديعوت أحرونوت"، وقد أدت هذه الجرائم إلى إنعدام ثقة المواطن العربي في إسرائيل بالأمن الإسرائيلي، كما أدت إلى ازدياد الشعور بالخوف وعدم الأمان لدى العرب القاطنين في المدن العربية في إسرائيل. وفي النتيجة، فإن إسرائيل العنصرية هي عنصرية حتى في الجرائم المرتكبة بداخلها، فهذه الجرائم المتصاعدة في الوسط العربي في إسرائيل تعبر عن واقع الفصل العنصري الذي تعيشه المدن العربية، إنها مدن تعيش في ظلام الجريمة المنظمة وسط فلتان أمني مقصود من قبل السلطات الأمنية الإسرائيلية. والنتيجة التي ستصل إليها هذه المدن إذا استمر تصاعد الجريمة هو تهجير سكانها وتقليل مشاركة مواطنيها في الحياة العامة وزيادة الفقر والبطالة فيها.

صور متعدد من الابرتهاد ضد الشعب الفلسطيني:

لم يعد نظام الفصل العنصري ماركة مسجلة لنظام الفصل العنصري البائد في جنوب أفريقيا. فسرعان ما حل نظام الأبارتهاد الإسرائيلي محله، بل إنه تجاوزه في إلحاقه بنظام الاضطهاد والتكيد والتهجير القسري للفلسطينيين. وفي القرن الواحد والعشرين فإن نظام الأبارتهاد لن يكون بالإمكان مشاهدته أو البحث فيه أو حتى النضال لمواجهته إلا في الضفة الغربية المحتلة. فإسرائيل قد فرضت نظاماً محكماً للفصل العنصري يمكن مشاهدة ملامحه بوضوح في الشيخ جراح ولسوان ومسافر يطا وغالبية مناطق الضفة الغربية المحاطة بدار الفصل العنصري وبالمستوطنات المنتشرة في كل مكان. وفي غالبية هذه المناطق تشرعن المحكمة العليا الإسرائيلية جرائم التطهير العرقي ضد الفلسطينيين، وتصدر أحكاماً تتعارض مع قواعد القانون الدولي كما قال المحلل الإسرائيلي يوفال يوعاز. ففي سابقة قضائية، قضت المحكمة العليا حكماً يقضي بأن مصادرة أراضي فلسطينية خاصة لغرض بناء مساكن لليهود يساهم في تقوية وتعزيز أمن المنطقة. وفي نفس السياق العنصري، أكدت المحكمة العليا على رفض التماس السكان الفلسطينيين في ثمانية تجمعات في منطقة مسافر يطا، حيث وافق القاضي على ادعاء دولة الاحتلال بأن سكان منطقة مسافر يطا بدأوا "باحتمالها" بعد أن أعلنها الجيش "إسرائيل" منطقة إطلاق نار عام 1981،

وهو القرار الذي يسهل عملية تهجير أكثر من 1500 مواطن فلسطيني من 12 قرية وتجمعاً لسكان المسافرين؛ التي تزيد مساحتها عن 35 ألف دونم. والغريب في قرار المحكمة العليا رفضها الادعاء بأن تحويل المنطقة المدنية إلى منطقة عسكرية مغلقة يتعارض مع القانون الدولي، وصرحت المحكمة في حيثيات قرارها بأنه "عندما يتعارض القانون الدولي مع القانون الإسرائيلي، فإن الأخير هو الذي يسود!"

مسافر يطا التي تقع جنوب مدينة الخليل وتبعد عن بلدية يطا نحو 10 كيلومترات، تعتبر صورة واقعية عن نظام الفصل العنصري الذي يمارس ضد الشعب الفلسطيني. الرحلة من يطا إليها تزيد عن نصف ساعة في طريق غير معبد وخطير. من الصعب على المرضى أو النساء الحوامل أن يصلن إلى أقرب مركز عناية صحية بسبب وعورة الطريق وانعدام المواصلات. أخبرنا الأهالي هنالك العديد من المرضى الذين توفوا أثناء نقلهم إلى المراكز الصحية في يطا. بالمقابل، فإن سلطات الاحتلال تمنع وزارة الصحة الفلسطينية أو أيًا من مؤسسات المجتمع المدني الصحية من إنشاء مراكز صحية دائمة في هذه المنطقة. والنتيجة مزيد من الوفيات وانخفاض معدل الأعمار. أما المدارس القليلة في المنطقة فإنها تبعد على الأقل 10 كيلومترات عن أقرب تجمع سكاني. وعلى الطلبة أن يسيروا في البرد القارس أو تحت أشعة الشمس مسافات طويلة ومحفوفة بالمخاطر. وبالنسبة لجيش الاحتلال، فإنه يمارس العريضة كعادته في هذه المنطقة. حيث يقوم بتدريبات عسكرية ومناورات حية تخيف السكان المدنيين، كما يمنع الزوار من خارج المنطقة من تفقد الأهالي أو تقديم المساعدات إليهم. ويصادر الجيش السيارات المدنية بما فيها سيارات الإسعاف والرعاية الصحية، كما أنه يقوم بهدم البيوت البدوية، والحجة دائماً أنها منطقة عسكرية مغلقة. ليس هذا فقط، بل إن جيش الاحتلال يقوم بحماية المستوطنات الصهيونية والبؤر العشوائية التي تنتشر على تلال المسافرين. هذه المستوطنات تنتشر فيها المباني الفارحة والطرق المعبدة والبيوت البلاستيكية ومزارع الدواجن المتطورة وتنتشر فيها الخدمات الوفيرة من مياه وكهرباء وتعليم وصحة، بينما أهل المسافرين يعيشون في مناطق تنعدم فيها كل الخدمات. والنتيجة التي يمكن ملاحظتها بسهولة في هذه الرحلة غير الإنسانية أن الفلسطيني في هذه المناطق يعيش في إطار القلق والحصار والبؤس والفقر، بينما يعيش اليهودي المستوطن حياة الرفاه والأمن والسطوة. والسبب في هذا الاختلاف بين البيئتين المتجاورتين هو الفروقات الاثنية. إنها العنصرية ببساطة. إنها صورة قاتمة عن اضطهاد الإنسان بسبب لونه أو عرقه أو دينه. وعلى الباحثين والأكاديميين والدبلوماسيين الذين يسعون وراء فهم النظام العنصري أن يزوروا مسافر يطا. أما الأطفال فلا أنصح بزيارتهم، لأنهم سيتعرضون لضغط نفسي كبير، ولن يستطيع الكبار الإجابة عن تساؤلاتهم حول هذه العنصرية الإسرائيلية، التي لا يخجل الإسرائيليون منها ولن نخجل نحن الفلسطينيون من مقاومتها حتى نتحرر من الاحتلال وتستقل دولتنا وعاصمتها القدس مدينة الفلسطينيين الأوائل.

أبرتهاید "العروب":

توشك حكومة الاحتلال الإسرائيلي على الانتهاء من تنفيذ مخطط الأبرتهاید في منطقة العروب جنوب الضفة الغربية المحتلة، بحيث يتم بناء الشوارع الالتفافية لتشمل أجزاءً واسعة من بيت أمر وحلحول والخليل، وتتصل بطريق بئر السبع في الداخل المحتل. ويمثل هذا المشروع حالة نموذجية للأبرتهاید الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، بسبب خطورته على الأمن القومي الفلسطيني أولاً، وبسبب أهدافه التوسعية الاحلالية ثانياً. وفي النتيجة، فإن هذا النموذج وفقاً لمركز مراقبة الأنشطة الاستعمارية الصهيونية، يعتمد تنفيذه على الآتي:

– مصادرة آلاف الدونمات من الفلسطينيين، حيث تمت مصادرة 740 دونماً من أراضي بيت أمر، و530 دونماً من أراضي حلحول، في حين تبلغ مساحات المنطقة المحظور البناء عليها 707 دونمات. وجميع هذه الأراضي المصادرة هي أملاك فلاحين فلسطينيين، أو أراضٍ “ميرية” عامة محتلة يجب عدم مصادرة ملكيتها تبعاً لاتفاقيات جنيف.

– عزل ثلاثة تجمعات فلسطينية عن محيطها الفلسطيني، وأهم هذه التجمعات مخيم العروب، وقرية بيت أمر، وقرية حلحول. وفي حالة بيت أمر، فإنه سيتم إغلاقها من ثلاث جهات رئيسية بحيث تفقد 50% من مساحتها.

– تجريف مئات الدونمات الزراعية بما يقضي على زراعة الأشجار المثمرة، خاصة العنب واللوزيات في هذه المنطقة، وسيتم إغلاق أكثر من 11 طريقاً زراعياً يستخدمه المزارعون الفلسطينيون، وهو الأمر الذي سيلحق الضرر بالمزارع الفلسطيني الذي سئسلب أرضه.

– إلحاق الضرر بالبنية التعليمية في المنطقة، حيث سيلتهم مساحات من أراضي كلية العروب الزراعية، ويلحق الضرر بالأشجار والأشغال في هذه المساحات المعدة للتجارب والبحوث الزراعية.

– إلحاق الضرر بالبنية الرياضية في المنطقة والمتمثلة بالملعب الرياضي المقام في الجهة الغربية.

– هدم منازل المواطنين في مخيم العروب، خاصة في الجهة الغربية من المخيم.

وفي هذا السياق، يمكن لنا تصور أهم عناصر نموذج الأبرتهاد المطبق في العروب، والذي يشتمل على العناصر الأربعة التالية:

– نموذج فصل عنصري يقوم على العزل والإقصاء وتضييق المساحات على الفلسطينيين في شتى المجالات التنموية والتعليمية والرياضية، مقابل توفير الأمن والخدمات كافة للمستوطنين.

– نموذج إحلالي يهدف إلى تهجير الفلسطينيين المقيمين في المنطقة مقابل جلب أكثر من نصف مليون مستوطن في جنوب الضفة خلال الأعوام العشرة المقبلة.

– نموذج ضم، يقوم على ضم مناطق المستوطنين إلى الداخل المحتل لخلق وقائع ديموغرافية جديدة تغلق الباب أمام حل الدولتين وتفرض واقعاً أبرتهادياً على الشعب الفلسطيني.

– نموذج أمّني يهدف إلى إعادة تموضع ميليشيا المستوطنين وجيش الاحتلال الإسرائيلي في مدن الضفة بهدف إطباق الحصار والسيطرة الأمنية على المناطق الفلسطينية المحتلة.

نحو استراتيجية وطنية لمواجهة الأبرتهاد:

على إثر تقارير “هيومن رايتس ووتش” و”منظمة العفو الدولية” وغيرها من المنظمات الدولية التي أثبتت أن إسرائيل دولة احتلال وفصل عنصري، ظهرت الحاجة بشكل مركزي إلى التوافق الوطني الفلسطيني على خطة استراتيجية وطنية لمواجهة الأبرتهاد الإسرائيلي يتم تنفيذها وفقاً للإمكانات المرصودة في إطار جدول زمني محدد. وتقترح هذه الورقة عدداً من الاستراتيجيات في الإطار السابق:

أولاً- الاستراتيجية القانونية: وتهدف إلى رفع القضايا المتعلقة بالأبرتهاد في المحاكم الدولية مثل محكمة الجنايات الدولية، بهدف إرباك الاحتلال وفرض قيود عليه لوقف سياسات الأبرتهاد التي يمارسها.

ثانيا- الاستراتيجية الإعلامية: وتهدف إلى تعرية الأبرتهاید الإسرائيلي أمام الرأي العام الدولي وفضح جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، ورفع الوعي الوطني والدولي بسياسات الأبرتهاید الإسرائيلي، وذلك بهدف تعزيز التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني وممارسة ضغوط على الحكومات لاتخاذ سياسات إيجابية لصالح القضية الفلسطينية.

– ثالثا: استراتيجية المقاومة وتعزيز الصمود: إن أي استراتيجية وطنية لمقاومة الاحتلال والأبرتهاید يجب أن تتضمن عنصري المقاومة السلمية وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الأبرتهاید الإسرائيلي. إن مثل هذه الاستراتيجية سترفع تكلفة الاحتلال وستقلص من فرصه في تهجير الفلسطينيين.

– رابعا: استراتيجية إنتاج المعرفة المقاومة: وهو الأمر الذي تقوم به الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبرتهاید إضافة إلى عدد من حملات المقاطعة الأكاديمية. والفكرة الأساسية من هذا الجهد المعرفي هي إنتاج المعرفة المقاومة للاحتلال من خلال إعداد الدراسات والبحوث وتقدير الموقف، والتي يساهم في إعدادها عدد من الباحثين من مختلف الدول، وتساهم هذه المعرفة في تحويل السياسات العامة في دول الباحثين لصالح القضية الفلسطينية وضد نظام الأبرتهاید الإسرائيلي.

– خامسا: الاستراتيجية الدبلوماسية الرسمية والشعبية: وتنحصر الاستراتيجية الدبلوماسية في سياستين أساسيتين: الأولى التوجه للمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة لاتخاذ قرارات تسائل إسرائيل وتجبرها على وقف الاحتلال ونظام الأبرتهاید، أما السياسة الثانية، فهي تتحدد باتصال القيادة والحكومة الفلسطينية وحركات المقاطعة ومنظمات المجتمع المدني بالقناصل والدبلوماسيين وأعضاء البرلمانات الغربية لإقناعهم باتخاذ سياسات مناصرة للقضية الفلسطينية وضد نظام الفصل العنصري.

– سادسا: استراتيجية المقاطعة: وتعني استراتيجية المقاطعة وقف التعامل مع السلطة القائمة بالاحتلال في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأكاديمية وفي مختلف المستويات السياسية والشعبية والأكاديمية والثقافية. وتهدف حركات المقاطعة بمقاطعة دولة الاحتلال إلى إضعافها وتقويضها وعدم إعطاء احتلالها للأراضي الفلسطينية أي شرعية.

– سابعا: الاستراتيجية السياسية: أقترح في مجال تفعيل الاستراتيجية السياسية في مواجهة الأبرتهاید قيام منظمة التحرير الفلسطينية بإعلان فلسطين التاريخية وطنا قوميا للفلسطينيين. ومن شأن هذا الإعلان أن يفرض على دولة الاحتلال منح المنظمة تفويض في الدفاع عن إعطاء حقوق متساوية مدنية وثقافية ودينية للفلسطينيين داخل الخط الأخضر.

– ثامنا: استراتيجية بناء الدولة: إن إحدى الاستراتيجيات المهمة في تقويض وهدم نظام الإبرتهاید الإسرائيلي تتمثل في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، حيث تساهم عملية بناء الدولة في تحقيق الاعتراف الدولي بفلسطين وتسهيل انضمامها للعديد من المنظمات والبروتوكولات الدولية، إضافة إلى أن بناء الدولة الفلسطينية يساهم في وقف عملية الاستيطان وتدميره وهو الأمر الذي يساعد بشكل أساسي في إنهاء نظام الأبرتهاید.

الابرتهايد يؤدي الى الابادة الجماعية للشعب الفلسطيني:

في مشهد يعيد الى الذاكرة مذبحه دير ياسين، أحرق المستوطنون بلدة حوارة في نابلس، حيث قام مئات المتطرفون الصهاينة قبل عدة أيام في البلدة، وتحت حماية جنود الاحتلال، بقتل فلسطيني وجرح 390 آخر، وحرق 35 منزلاً بشكل كامل و40 منزلاً بشكل جزئي، وحرق 100 سيارة عربية. وإستنكرت

غالبية دول العالم هذه المحرقة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي طالبت بالتحقيق والتعويض في الحادثة، ولكنها مع ذلك عرقلت جهود مشروع القانون الذي قدمته الامارات العربية الى مجلس الأمن لإدانة إسرائيل وفرض عقوبات عليها جراء هذه المجزرة.

وعلى عكس دير ياسين التي أبيدت سرّاً في حرب النكبة عام 1948 على يد عصابات شتيرن والبالماخ ، فإن محرقة حوارة حدثت أمام أعين الاعلام والجمهور، ونقلت صور القتل والتتكيل هنالك الى كل الدول تقريباً. المحرقة كانت علنية، ومع ذلك لم يتم إعتقال أياً من المتطرفين الإسرائيليين لعدم كفاية الأدلة! بالمقابل، فإن جيش الاحتلال المسؤول عن حماية المدنيين الفلسطينيين لم يطلق أي رصاصة أو قنبلة غاز لمنع هجوم المستوطنين، تماماً كما تعاملت "الهجانة مع مجزرة دير ياسين". ليس هذا فحسب، بل إنه في الوقت الذي محيت دير ياسين في إطار خطة "دالت" السرية بهدف تهجير الفلسطينيين، فإن ما حدث في حوارة جاء في إطار تحريض علني ورسمي من قبل حكومة دولة الاحتلال. فقد دعا وزير المالية الاسرائيلي بتسلئيل سموتريتش الى "محي" بلدة حوارة الفلسطينية، وهي تصريحات "غير مسؤولة ومقرفة ومحرضة على القتل" على حد تصريح الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس.

ولم يكن سموتريتش هو الوحيد الذي أيد وحرّض على إبادة حوارة، فقد سبقه النائب فوغل من حزب "القوة اليهودية" ورئيس لجنة الأمن القومي في الكنيسست والذي أعرب عن سعادته البالغة وهو يشاهد حوارة تحترق!.

يبدو أن العالم جميعاً عليه أن يقف ضد هذه الحكومة الفاشية الإرهابية الإسرائيلية. انهم لا يكتفون بالتحريض على العنف والقتل والابادة الجماعية للشعب الفلسطيني، بل إنهم سمحوا بتسليح المستوطنين ودربوهم على كيفية مهاجمة المدنيين كما فعل بن غفير ومنتياهو. واذا لم يتحرك العالم ضد هذه الحكومة فان "كبسة الزر" التي تمنّاها متان كاهانا نائب وزير الأديان الأسبق من حزب "يمين"، سرعان ما تهجر الشعب الفلسطيني الى الدول المجاورة وليس الى سويسرا!

التوصيات:

- رصد ومقارنة العقوبات التي تفرضها المحاكم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والإسرائيليين وإعتماد هذا الملف كأحد مؤشرات نظام الابرتهايد الإسرائيلي من أجل تقديمه للمحاكم الدولية لاسيما بعد أن تم إحالة ملف ماهية الاحتلال مؤخراً من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة الى محكمة العدل الدولية لاصدار فتوي قانونية حول طبيعة احتلال اسرائيل للأرض الفلسطينية.
- تطوير الخطاب السياسي النضالي الفلسطيني ليشمل ضرورة التخلص من واقع الاحتلال ومن واقع الأبارتهايد معاً. وفي هذا الإطار، فإن التركيز على الحقوق المدنية التي تنتهك يومياً من قبل قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين تصبح ضرورة ملحةً تماماً مثل المطالبة بدولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس.
- إن النصيحة التي يمكن تقديمها للإدارة الأمريكية تكمن في تكثيف سياستها الخارجية في ثلاثة اتجاهات متوازية؛ الأولى: التسوية السلمية، والثانية: إنهاء نظام الفصل العنصري، والثالثة: تحسين مستوى المعيشة للشعب الفلسطيني. وأن التركيز على اتجاه واحد من هذه الاتجاهات لا يمكن أن يكون مفيداً للمصالح الأميركية.
- ان مشروع الطرق الالتفافية تيمثل تحدياً خطيراً على مشروعنا الوطني، وبالضرورة، فإن تركيز المقاومة الشعبية لإفشال هذه المخططات يعتبر من أولويات العمل النضالي الفلسطيني في هذه

الفترة، كما أن تركيز البرامج الحكومية والأهلية على تعزيز صمود الأهالي في هذه المناطق يجب أن يعتبر من الأولويات الأساسية.

- تقديم إطار معرفي وعلمي للاستراتيجية الوطنية لمواجهة الابرتهايد يقوم على المزج والمواءمة بين الاستراتيجيات المتباينة وإلغاء التناقضات التي يمكن أن تظهر فيما بينها. واقتراح أن يتضمن هذا الإطار التدرج في عملية التطبيق، إضافة إلى التكاملية والتوافقية بين مختلف المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن.
- إن تصريحات قادة اسرائيل المتطرفين أمثال بن غفير و سموتريتش وفوغل تأتي في سياق التحريض على الإبادة الجماعية، وهي جريمة دولية أقرت عقوبتها المادة 18 من مشروع مدونة الجرائم ضد أمن وسلامة البشرية لعام 1996، وكذلك النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية F17 ، والنصوص التي عرفت جريمة الإبادة الدولية في ميثاق الأمم المتحدة. وبالضرورة، فإن المحاكم الوطنية والدولية مطالبة بإعتقال قادة هذه الحكومة ومحاكمتهم وفقاً للنصوص القانونية السابقة. كما يجب مقاطعة هذه الحكومة الإرهابية من قبل دول العالم وفرض عقوبات سياسية وإقتصادية عليها.